قرار محكمة النقض

رقم 2/374

الصادر بتاريخ 05 يونيو 2018

في الملف المدني رقم 2016/2/1/6706

تشكيلة الهيئة – تعلقها بالنظام العام – أثره.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 2016/7/28 من طرف الطالب المذكور حوله بواسطة نائبه الأستاذ (أ.م) الرامية إلى نقض قرار محكمة الاستئناف بالرباط رقم 344 الصادر بتاريخ 2015/5/27 في الملف عدد 2014/1201/405.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 2018/05/22.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2018/06/05.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد حسن بوشامة والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد محمد المرابط.

وبعد المداولة طبقا للقانون:

في شأن وسيلة النقض المثارة تلقائيا لتعلقها بالنظام العام:

حيث إن القرار القضائي يجب أن يصدر عن الهيئة التي ناقشت القضية.

حيث إن الثابت من محضر الجلسات الصادر بشأنه القرار المطعون فيه أن الهيئة التي ناقشت القضية بجلسة 15/4/29 وحجزتها للمداولة تتشكل من ذ. (ق) رئيسا وذة (م) وذ. (ز) في حين تضمن القرار كون الهيئة مصدرته تتكون من ذ. (ص) وذة. (م) وذ. (ع.ر.ب)، والحال أن الأول والأخير لم يكونا ضمن الهيئة التي ناقشت القضية وحجزتها للمداولة.

وحيث إن تشكيلة الهيئة القضائية وكيفية انعقاد جلسات المحاكم محددة قانونا ومن صميم النظام العام ويترتب عن الإخلال بها بطلان الأحكام والقرارات، مما يستدعي التصريح بنقض القرار المطعون فيه.

لأجله

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون، وتحميل المطلوبة الصائر.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المصدرة له، إثر الحكم المطعون فيه أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيسة الغرفة السيدة مليكة بامي **رئيسة** والمستشارين السادة: حسن بوشامة **مقررا**، عبد الرحيم سعد الله، عبد الرحمان انويدر وخديجة غبري **أعضاء** وبمحضر **المحامي العام** السيد محمد المرابط وبمساعدة **كاتب الضبط** السيد محمد الإدريسي.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض